تسجيل ٨ مشاريع استثمارية بالقطاع السياحي في النصف الأول

■ ،،خاص / الثورة

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة في النصف الأول من العام الجاري بالقطاع السياحي نحو ٨ مشاريع .

وبينت إحصائية صادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن التكلفة الاستثمارية للمشاريع بلغت مليارين و٥١٣ مليون ريال .

ومن المتوقع أن توفر المشاريع المسجلة في القطاع السياحي خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م نحو ١٧٣ فرصة عمل .

وتتوفر العديد من الفرص الاستثمارية المتنوعة في القطاع السياحي ، مما يتوقع استقطاب استثمارات محلية ودولية خلال الفترة القادمة خصوصا إذا توفر الاستقرار السياسي والامني .

١٥٤,٢ مليار ريال إجمالي النفقات والأجور في الربع الثاني من العام الجاري

■ ،،خاص / الثورة

بلغ إجمالي نفقات أجور وتعويضات العاملين في الربع الثاني من العام الجاري٢٠١١م نحو ١٥٤ مليارا و١٥٨ مليون ريال .

وبحسب الإحصائية الصادرة عن وزارة المالية فقد زادت نفقات أجور وتعويضات العاملين عن الاعتماد المرصود لنفس الفترة بـ ٤ مليارات و٢٣١ مليون ريال .

وبلغ إجمالي النفقات على المرتبات والأجور وما في حكمها ١٤٥ مليارا و٩٦٥ مليون ريال وبزيادة تقدر عن الاعتماد المرصود بـ ٣ مليارات و٧٥٩ مليون ريال .

كما بلغ النفقات على المساعدات الاجتماعية ٨ مليارات و٥٩٣ مليون ريال وبزيادة عن الاعتماد المرصود لنفس الفترة بـ ٤٧٢ مليون ريال .

اختتام دورة مراقبة الجودة والمقاييس بعدن

■ عدن/سبأ

أكد المشاركون في الدورة التدريبية في مجال مراقبة الجودة والمقاييس والتي اختتمت أمس بعدن على أهمية تفعيل العمل الرقابي في مجال المقاييس وضبط الجودة لخدمة المستهلك اليمني.

واجمع المشاركون في خلاصة تصور عملهم الحالي منه والمستقبلي على التنسيق المتواصل مع المجالس المحلية وفروع مكاتب الصناعة والتجارة والمقاييس وضبط الجودة وصحة البيئة وميناء عدن في عملية الرقابة على المواد الاستهلاكية المستوردة وكذا اللحوم ومشتقاتها والكماليات والتاكد من مدى صلاحياتها للاستهلاك الادمي.

هذا وكانت الدورة والتي بدأت فعالياتها يوم ١٥ سبتمبر الجاري واستمرت / ٣ ايام وشارك فيها / ٢٧ / من مراقبي التفتيش من مكاتب الصناعة والتجارة والمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وصحة البيئة وميناء عدن قد ناقشوا عددا من المداخلات وتقارير العمل التي ابرزت نشاطات الفرق الفنية خلال النصف الأول وحتى شهر اغسطس الماضي والذي تم خلالها ضبط ١٣٠ مخالفة تجارية للمواد الاستهلاكية واتلاف طنين و٥٠٠ كيلو جرام من المكرونة والبسكويت والمعلبات والمشروبات وصلصة الطماطم والثوم وغيرها من المواد منتهية الصلاحية.

حضر اختتام الدورة النائب الفني لمكتب صحة البيئة المنسق الفني للدورة المهندس / ناصر عوض هيثم.

تكريم عدد من شركات النقل البري الدولي والمحلي بصنعاء

الصبحي يؤكد اهتمام الدولة بقطاع النقل البري باعتباره عصب الحياة ومن أهم القطاعات الخدمية

■ ،،صنعاء/سبأ

كرمت الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري أمس بصنعاء ثلاث عشرة شركة من شركات النقل البري الدولي والمحلي وذلك في إطار جهود الهيئة الرامية إلى تعزيز روح المنافسة بين الشركات للإرتقاء بخدماتها المقدمة للمواطنين.

وفي حفل التكريم شدد القائم بأعمال وزير النقل علي محمد الصبحي على ضرورة تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين الهيئة وشركات النقل البري بشقيه الدولي والمحلي لما من شأنه الإرتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها تلك الشركات للمواطنين وكذا معالجة كافة الإشكاليات التي قد تعترضها.

وأكد الصبحي اهتمام الدولة بقطاع النقل البري بإعتباره عصب الحياة ومن أهم القطاعات الخدمية الذي ينعكس تطوره على تطور المناخات الإقتصادية والإستثمارية وفي مختلف المجالات... فضلا عما يحمله هذا القطاع الإقتصادي الهام من فرص استثمارية واعده في ظل تعدد وتنوع خدماته وأنشطته المختلفة إلى جانب المزايا التي يوفرها كأحد مرتكزات ومكونات النقل متعدد الوسائط.

وقال القائم بأعمال وزير النقل "إن توجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بإنشاء الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري كانت تهدف أساسا إلى الارتقاء بمستوى خدمات قطاع النقل البري عبر إيجاد كيان إداري حكومي يتولى مسئولية تنظيم وتطوير هذا القطاع وفقا للتوجهات والسياسات العامة للدولة".

وأشار إلى أن الهيئة وعلى الرغم من حداثة نشأتها إلا أنها تمكنت من تحقيق العديد من الإنجازات النوعية وفي مختلف المجالات... مثمنا في ذات الوقت بالرؤى والتوجهات المستقبلية التي تسعى الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري تحقيقها على واقع الصعيد العملي.

ونوه الصبحي بأهمية الشراكة الفاعلة بين الهيئة وشركائها في القطاع الخاص.. مؤكداً أن أي تطور لا يمكن له أن يتحقق في هذا الشأن ما لم تكن هناك شراكة فاعلة وحقيقة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بقطاع النقل البري... لافتا إلى أن وزارة النقل ترحب بأي مقترحات أو تصورات تقدمها شركات النقل البري بشقيها الدولي والمحلي تسهم في تطوير هذا القطاع وتسهم في الإرتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها تلك الشركات للمواطنين.

بدوره تناول وكيل وزارة النقل لقطاع النقل البري أحمد معياد التطورات التي شهدها قطاع النقل البري في البلاد مقارنة بما كان عليه خلال العشر السنوات الماضية.. مؤكداً أن إنشاء الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري جاء مواكب لمتطلبات العصر.

وشدد وكيل الوزارة على أهمية استمرار شركات النقل البري في الإرتقاء خدماتها التي تلبي احتياجات وتطلعات المواطنين.

من جانبه قال رئيس الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري عصام شاكر "إن الهيئة حريصة على تعزيز روح المنافسة بين شركات النقل البري بشقيها الدولي والمحلي وهو ما سينعكس إيجابا على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين".

وأوضح شاكر أن الهيئة ارتأت تنظيم هذا الحفل التكريمي لتحفيز شركات النقل البري على تطوير مستوى أدائها والارتقاء مختلف بخدماتها وبالتالي الوصول إلى الغاية المنشودة وهو تحسين جودة الخدمات.

مشيراً إلى أن هناك جائزة يجري الترتيب لها حاليا سيتم منحها لأفضل شركة نقل بري خلال العام ٢٠١١م. مبينا أن هناك العديد من المعايير التي على ضوئها سيتم منح الجائزة للشركة الفائزة..

وأشاد رئيس الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري بحرص عدد من شركات النقل البري على تعزيز علاقات التعاون والتنسيق مع الهيئة والعمل على ترجمة توجيهات الهيئة الرامية إلى الإرتقاء بمستوى الخدمات كذا على معالجة أي إشكالات تواجهها تلك الشركات.

ودعا عصام شاكر شركات النقل البري بشقيه الدولي والمحلي إلى التعامل بروح المسئولية مع مختلف المشاكل المتعلقة بأنشطتها الداخلية أو الخارجية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بمشاكل المعتمرين أو الحجاج.. منوها بأهمية اللقاءات الشهرية بين قيادة الهيئة وصانعي القرار في تلك الشركات لما من شأنه ضمان معالجة وتجاوز أي مشاكل أو تراكمات تعيق من تحسين وتجويد الشركات لخدماتها.

كما ألقيت كلمتان من قبل مدير ميناء الطوال البري علي الرويشان وعن شركات النقل البري الدولي والمحلي المكرمة ألقاها مدير قطاع المواصلات بشركة راحة محمد ناصر الأعور.. أشادتا بجهود الهيئة وتوجهاتها الرامية إلى الإرتقاء بقطاع النقل البري عامة وبخدمات شركات النقل البري خاصة.

وأكدتا أهمية إقامة مثل هذه الفعالية التي تسهم في خلق روح المنافسة بين شركات النقل البري وكذا على أهمية عقد اللقاءات والإجتماعات الشهرية بين مختلف الأطراف في الجهات ذات العلاقة بقطاع النقل البري لمعالجة الكثير من المشاكل التي تواجهها شركات النقل البري والتي يصعب عليها حلها أو تجاوزها بمفردها.

وشددت الكلمتان على أهمية الإلتزام باللوائح والأنظمة المسيرة لأنشطة وأعمال النقل البري كون إنشاء الهيئة لم يكن الغرض منه هو الجباية وإنما ترتيب أوضاع قطاع النقل البري والارتقاء بخدماته وتذليل مختلف المشاكل أو الصعوبات التي قد تواجه شركات النقل البري.

حضر الحفل عدد من مسئولي وزارة النقل والجهات ذات العلاقة.

مناقشة تفعيل النشاط الاستثماري بالمنطقة الحرة بعدن

■ ،،عدن/ سبأ

ناقش اللقاء التشاوري الموسع لقيادات المنطقة الحرة بعدن أمس إمكانية وضع آلية فعالة لتفعيل النشاط الاستثماري للمنطقة الحرة وإيجاد معالجات لمختلف المعوقات التي تواجه المستثمرين في المنطقة .

وأكد اللقاء الذي ترأسه رئيس المنطقة الحرة عدن الدكتور عبدالجليل الشعيبي وضم ممثلي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والنيابة العامة وإدارة امن عدن وفرع شركة النفط اليمنية وجمرك المنطقة الحرة على ضرورة متابعة الإجراءات المتفق عليها في لقاءات سابقة والمتعلقة بالحفاظ بشكل أساسي على أراضي المنطقة الحرة عدن من عمليات البسط والبناء العشوائي وكذا الحفاظ على المنشآت الخاصة القائمة في القطاعات المختلفة للمنطقة الحرة عدن.

ولفت اللقاء إلى أهمية التنسيق المشترك بين الجهات ذات العلاقة لتسهيل عمليات التصدير مع وضع آلية فعالة للرقابة والإشراف على العمليات الإنتاجية في المصانع المختلفة وتفعيل عمل اللجان المتخصصة للحد من الفوضى الناتجة عن الأحداث الحالية التي تمر بها بلدنا.

وكان رئيس المنطقة الحرة عدن قد أكد في بداية اللقاء على أهمية عقد مثل هذه الاجتماعات بشكل دوري كونها تسهم بشكل فعال في نقل المعلومات والتشاور في وضع المعالجات الكفيلة لحل المشاكل والصعوبات في حينها والتي يعاني منها المستثمرون .

وشدد الشعيبي على ضرورة تنفيذ المعالجات التي تم الاتفاق عليها في اللقاء الموسع للمستثمرين في المنطقة الحرة الذي عقد مطلع الشهر الجاري.

دراسة: قيمة الفاقد في السلع الزراعية تحتل المرتبة الأولى وبنسبة ٤٠,٢٪ من عناصر التكاليف

■ ،،كتب / منصور شايع

أكدت دراسة اقتصادية حديثة أن نسبة قيمة الفواقد تحتل المرتبة الأولى بنسبة ٤٠,٢٪ بين عناصر التكاليف، تليها تكلفة النقل بنسبة ١٧,٥٪ ، تكاليف الخدمات التسويقية- العمالة- (تنظيف، فرز، تدريج) بنسبة تصل إلى ١٦,٥٪ في المرتبة الثالثة ،

وأشارت الدراسة التي أعدتها إدارة المعلومات والبحوث التسويقية بالإدارة العامة للتسويق والتجارة الزراعية حصلت عليها "الثورة" أن عمولة الوكيل جاءت في المرتبة الرابعة وبنسبة ١٤٪، وفي المرتبة الخامسة عنصر قيمة العبوات و بنسبة ١٠,٩ ٪، و تأتي في المرتبة السادسة وفي الأخير عنصر رسوم دخول السوق بنسب صغيرة ٠,٨٪، ويلاحظ اختلاف توزيع هذه النسب بين المحاصيل.

ولفتت الدراسة إلى أن المزارعين الذين شملتهم العينة يتعاملون مع شريحة واسعة لتصريف منتجاتهم عبر السلسلة التسويقية لمتوسط الحاصيل محل الدراسة إذ أن حوالي ٢٣,١٪ من المزارعين الذين شملتهم العينة يبيعوا منتجاتهم في باب المزرعة منهم ١٣,٢٪ يبيعون منتجهم بعقود مسبقة قبل الحصاد (بالقائم) و ٩,٩٪ بعقود مسبقة بعد الحصاد، و حوالي ١٥٪ من المزارعين يبيعون منتجاتهم في السوق التجميعي القريب من مناطقهم يتم البيع مباشرة للموردين أو عبر الوكلاء للموردين، فيما يذهب أكثر المزارعين ٥٣,٣٪ لتسويق منتجاتهم في سوق الجملة عبر الوكلاء للفئات المتعاملة في السوق، كما تذهب نسبة صغيرة ٨,٤٪ من المزارعين لتسويق منتجاتهم مباشرة في المحلات وأسواق التجزئة، و نلاحظ اختلاف توزيع هذه النسب بين المحاصيل منفردة

وأضافت الدراسة أن ٥٢,٧٪ من السلع التي تسوق عبر الوكيل تأتي من المزارعين، فيما ٤٧,٣٪ من السلع يكون مصدرها المورد(الجلاب/ تاجر الجملة)، وهذا التوزيع ينطبق تقريبا على جميع المحاصيل محل الدراسة باستثناء محصول المانجو الذي يكون مصدرة المورد/ تاجر الجملة بنسبة أعلى (٦٣,٦٪) من المزارع نتيجة أن هذا المحصول يباع في باب المزرعة قبل أو بعد الحصاد.

وتطرقت الدراسة إلى الخدمات والوظائف التسويقية حيث بينت أن ما نسبته ٢٩,٣٪ من الوكلاء في الأسواق التجميعية والجملة المركزية للخضروات والفواكه يقدمون خدمات تسويقية للسلع الزراعية، انحصرت هذه الخدمات في المناولة بنسبة ٤٧,٦٪، الفرز والتدريج وتنظيف المحصول بنسبة ٢٨,٧٪، وإعادة تعبئة المحصول بنسبة ٢٣,٧٪، تقدم هذه الخدمات للمحاصيل التي تسوق سائبة في السيارات، وتقدم هذه الخدمات غالباً للمحاصيل التي تجهز للتصدير

وفي جانب التسهيلات الزراعية أضافت الدراسة : يتسم القطاع الاقتصادي الزراعي بضعف التمويل للأنشطة الإنتاجية والتسويقية الأمر الذي أدى بالمنتجين إلى اللجوء إلى الوسطاء وتجار الجملة والمصدرين لمحاصيل الخضروات والفواكه للحصول على التمويل اللازم للإنتاج بضمان المحصول وبذلك تتم السيطرة الكاملة لهؤلاء الممولين على مجمل العمليات التسويقية واحتكار تسويق هذه المنتجات، وللدلالة على ضعف الفرص التمويلية المتاحة أمام المنتجين في العينة محل الدراسة نجد انه من اصل ٧٥ وكيلاً شملهم البحث ٢٤ وكيلاً بنسبة ٣٢٪ يقدمون خدمات تسهيلية وتمويلية نقدية وعينية، نقدية على هيئة قروض تستوفى عند بيع المحصول بلغ المتوسط العام للقروض ٢٨٣.٨١٩ ريالاً تقدم للمزارعين والموردين، والتسهيلات العينية متمثلة في البذور وقطع الغيار والمحروقات تقدم للمزارعين.

دراسة تدعو إلى تبني رؤية استراتيجية متطورة لتنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية

■ ،،كتب/محمد راجح

دعا خبراء اقتصاد القطاع المصرفي اليمني إلى تبني رؤية استراتيجية متطورة لتنويع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية كالزراعة والصناعة والثروة السمكية والتصدير، مؤكدين أن هذه القطاعات من شأنها المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني ورفع نسبة نموه بالإضافة إلى التطوير الاستراتيجي الالكتروني للنظام التبادلي المالي بحيث يكون قادراً على مجاراة النظام المعلوماتي المنافس في دول مجلس التعاون الخليجي بأدارة حديثة وأساليب دفع نقدية رقمية متطورة تزيد الثقة بالقطاع المصرفي، وطبقاً للباحث الاقتصادي الدكتور فؤاد محمد العفيري فإن على الحكومة إيجاد الخطط والبرامج الهادفة لتنمية الآثار الإيجابية للعوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية.

ويرى العفيري أن هناك ضرورة لإيجاد مثل هذه الخطط والبرامج التي تؤدي إلى زيادة تدفق التحويلات وتعظيم آثارها الإنمائية وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية التي تنسجم مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبحسب دراسة أعدها الدكتور العفيري بهذا الخصوص فإن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين العوامل الاقتصادية والتحويلات النقدية.

وأرجعت الدراسة ذلك إلى تأثر التحويلات النقدية للمغتربين اليمنيين في دول مجلس التعاون الخليجي بالعوامل الاقتصادية لدول المجلس بدرجة كبيرة ممثلة بالازدهار الاقتصادي والتضخم والبنية التحتية والسياسات المالية وتأثرها بدرجة أقل بالعوامل الاقتصادية لليمن ممثلة باستقرار أوضاع العمالة المحلية ومستويات التوظيف وارتفاع الأجور وكذا الازدهار الاقتصادي ومناخ الاستثمار الملائم وانخفاض معدلات التضخم والفوائد وأسعار الصرف وأعمال البنوك وغسيل الأموال.

وبخصوص الارتباط بين التحويلات النقدية بمؤشرات الأداء المالي الحديث تؤكد الدراسة أن هناك علاقة ارتباط جزئية بينهما.

وأضافت أن ذلك يعزى إلى قدرة القطاع المصرفي على توظيف التحويلات النقدية وتحقيق عوائد مستقبلية مقارنة بالتحويلات النقدية الحالية من خلال زيادة الاحتياطيات من العملات الصعبة لدعم سعر العملة وتثبيته في مواجهة تقلبات الأسعار وانعكاس ذلك على المصدرين والمستوردين بالإضافة إلى توفير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وشددت الدراسة على أن قدرة القطاع المصرفي على منح التسهيلات تتوقف على عوامل كثيرة أبرزها حجم الودائع المتوفرة لديها كون التحويلات تشكل جزءاً هاماً من ودائع الجهاز المصرفي لتسهم في تمويل القطاعات الاقتصادية.

ويؤكد الدكتور العفيري أن الجهاز المصرفي ما زال يواجه العديد من المصاعب والتحديات التي تؤثر على قدرته وكفاءته، داعياً إلى ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية تعزز كفاءة الجهاز المصرفي وتمكنه من مواجهة التحديات، ويرى ضرورة العمل على تطوير السوق النقدية للاقتراض بين البنوك من خلال تسهيل زيادة تدفق الأموال واستخدام السيولة داخل النظام المصرفي وتشجيع المصارف على نشر وتبادل المعلومات، ويشير إلى أن ذلك يمكن أن يخلق المزيد من الإفصاح عن البيانات المالية وزيادة الشفافية بين المصارف.

ويلفت إلى أهمية توسيع القنوات التمويلية المتاحة بالاتجاه الجاد والسريع نحو إنشاء سوق للأوراق المالية وتوفير المتطلبات الأساسية لإنشائها كما أن الحاجة تقتضي تشجيع الاندماج بين المصارف لمواجهة التحديات المالية والاقتصادية الراهنة لأن تشجيع عملية الاندماج وبشكل خاص بين المصارف الصغيرة سيؤدي إلى تقوية الجهاز المصرفي بالإضافة إلى أن مثل هذه العملية ستسهل على البنوك فتح المجال الإقليمي حيث ما زالت الأنشطة عبر الحدود محدودة وكثير من المصارف اليمنية لا تمتلك الحجم أو القدرة على العمل في المجال الدولي.

ويشدد الدكتور العفيري على الحاجة الماسة في الوقت الراهن لتعديل قانون البنوك بما يتواكب مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية، مشيراً إلى أن الاقتصاد الوطني يواجه ضغوطاً تضخمية تؤثر على الاستقرار النقدي حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي حوالي ٣,٣٪ في العام ٢٠٠٥م ارتفع إلى ٨,٩٧٪ خلال العام ٢٠٠٧م وهو ما يؤكد وجود إفراط نقدي في الاقتصاد وسياسة نقدية توسعية غير مجدية.

ويؤكد د.العفيري أن البنك المركزي يسيطر على ٢٠ مؤسسة أو مصلحة لصرف العملة في البلاد لكنه لم يبدأ عمليات تفتيش منتظمة لهذا القطاع للتحقق من امتثاله.

ويضيف أنه نظراً للمخاطر التي يشكلها قطاع صرف العملة عالمياً فإن هناك ضرورة للتأكد من أن البنك المركزي مؤهل بالشكل السليم للقيام بعمليات التفتيش والتدقيق في هذا القطاع.

ويشدد على أن سلطة البنك المركزي على محلات صرافة العملة ما زالت محدودة ويقتصر دوره على مراجعة السجلات المالية وسجلات الامتثال التي يزودها صرافو العملة للبنك المركزي من دون زيارة المواقع.

وتقتصر عمليات المراجعة الميدانية عادة من خلال التدقيق على البنوك مرة واحدة في العام على الأقل وتصدير التقارير بعد كل عملية تدقيق.

تأهيل ٣٧ مشاركاً حول نظام القروض للمشاريع الصغيرة بعدن

■ ،،عدن/سبأ

بدأت أمس بعدن دورة تدريبية في مجال القروض القصيرة الأجل والتي ينظمها الصندوق الاجتماعي وصندوق تمويل الصناعات الصغيرة للتنمية بمشاركة ٣٧ من أصحاب المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.

ويتلقى المشاركون على مدى أربعة أيام محاضرات فنية تتناول الأسس المتبعة لنظام الإقراض الفردية والجماعية لكل مشروع على حدة والعمالة التي يوفرها كسقف اجتماعي واقتصادي لإدارة المشاريع وخاصة في مجال الخياطة والتطريز وصناعة الحلويات والكهربائيات والإنترنت والكمبيوتر.

وتعرض الدورة قائمة بعدد المشاريع الصغيرة التي مولت لعدد من الفئات الاجتماعية في محافظات عدن ولحج وأبين والجمعيات التنموية النسوية بعدن وعددها ١٠٢ مشروع بتكلفة تصل ٨٠ مليوناً و١٦ ألف ريال وفرت ٨٧٢ فرصة عمل.

ووقف المشاركون في الدورة أمام خطة عمل صندوق الإقراض الفنية والمتمثلة بإقراض عدد أكبر من شرائح المجتمع بالمحافظات المذكورة ليصل العدد حتى نهاية العام الجاري وخاصة للفترة من سبتمبر وحتى ديسمبر إلى ٧١١ مستفيداً ومستفيدة وبمبلغ ٧٠ مليوناً و٧ آلاف ريال.

ومن المنتظر أن يتم قريبا افتتاح نحو ١١٧ مشروعاً صغيراً مدراً للدخل في المحافظات المستهدفة.

وتقدم الدورة العديد من الملاحظات ووجهات النظر من قبل المشاركين فيها تتمثل في فكرة إقامة مشاريع صغيرة جديدة لصيانة المكيفات والثلاجات والالكترونيات.

كما تهدف الدورة إلى توفير فرص التأهيل والتدريب في كلية المجتمع والمعاهد المهنية التقنية بعدن بهدف رفع مستويات المهارات لأصحاب المشاريع الجديدة.